

والفصل واحد في الخارج ومما مقرر ان اما الاول فلهذا
المحل والاشياء في ظرف وجودها لا يكون عندها وقد ثبت
ان وجودها لا يوجب عند فلا يجوز كونها منها
هذه من سوانح الوقت فتدبر فيه انتهى وما كان بناء
هذا الاستدلال على المقدمات التي كان للبحث فيها
مجال على ما اشار اليه بقوله فتدبر فيه اشارهم هنا
الى احتمال كونها مع كبرها في الاجزاء العقلية وجواز
التدبر بها وهو لولا دليل على امتناعها
لاكتفى في معنى من المألوف بل يجوز ان يكون لبعض
القرينات علاقة بغيره مع وجوده حيث يتقبلها
الذهن من ذلك الوجه الى مع وجوده كما حفظ اشباع
رسمه وان تصور الاشياء بالحواس تصور الالوان
الاشياء الحقيقية لا في ذلك لجزاها ان يكون تصور
مقابل التصوره ومن تلزمها كما في تصور الملوك
بالنسبة الى تصور لوازمها البتة
فهي كما يحصل بالبرهنة بعد تذبذب النفس بالاشياء
الحقيقية وتجربتها على كبرها في البشيرة والحواس
لجسدية القول فتدبر في على امتناعها كما
لا شك في انه تعالى كشد تجردا وبقدرها فيكون

عنه

النفس المحررة البشرية وغيرهما من حيث كانت او غيرها
والاشياء في ان ما هو انقص تجردا وتزها لا يمكن
ان يقال ويعرف كنهها ما هو اشده تجردا وتزها من فانه
كما لا يمكن للماديات لدراسة التجردات كذلك لا يمكن لها
انقص تجردا وادراك كنهها ما هو اشده تجردا وتزها فان انقص
كالمادى بالنسبة الى الاشياء يظهر ذلك مما مر جوابه
في مراتب ادراك حواس الظاهرة والباطنة والنفس
لوانه رصانان المقدمتان فتقول كل نفس في النفس
انقص تجردا وتزها من شئ هو الواجب وكلها
بل انقص تجردا وتزها من شئ يتبع عليه ان يعرفه
الواجب تصحيا بل كنهه وتبين عن صحة ما قلنا خطاب
التي عليه السلام في هذا المقام بلهذه السجنان المنبئ
بغيره تصحيا بالتميز عن الاعيان وعزونه ما نعلمه
ويعتقد جعل الصديق رتبته عندهم حصة العرفان
قال الصديق رتبته عندهم العرفان وادراكه
في الغاموس الادراك في حاشية قال اللطيف
الصفحة الادراك في شئ كالجرحه انتهى فصح هذا
المادى يدرك الادراك في مراتب الادراك وهو ما
يع مائة فالتحقيق ان غير القول عن ادراك كنه الواجب

التبعية بيان